LE CENTRE DE RECHERCHE DES OMBUDSMAN AFRICAINS EN COLLABORATION AVEC
LA MEDIATURE DE DJIBOUTI
ORGANISE UNE FORMATION SUR LE ROLE DE L'OMBUDSMAN DANS LA PROMOTION
DES DROITS DE LA PERSONNE ET DE LA PAIX
DU 05 AU 09 MARS 2018 AU SHERATON HOTEL
- DJIBOUTI -

LA MEDIATURE DE LA REPUBLIQUE DE DJIBOUTI
أمين المظالم جمهورية جيبوتي

- لمحة عامة حول دولة جيبوتي
- الإطار العام للدورة التكوينية
- تعريف منظمة الموفقين والوسطاء والرقابيين الأفارقة AOMA
- تعريف مركز بحوث الرقابيين الأفارقة CROA
- **المحور الأول:** دور المؤسسات الوطنية في تعزيز وحماية حقوق اللاجئين والنازحين
- **المحور الثاني :** دور المؤسسات الوطنية والأمبودسمان في حماية النساء والفتيات اللاجئات
- الاستراتيجيات وقضايا الحماية
- أهم التوصيات
- **الخاتمة**

لمحة عامة حول دولة جيبوتي

- جيبوتي بالصومالية، jabuuti، دولة في منطقة القرن الإفريقي، وهي عضو في جامعة الدول العربية، تقع على الشاطئ الغربي لمضيق باب المندب، وتحدها إريتيريا من الشمال، وإثيوبيا من الغرب والجنوب، والصومال من الجنوب الشرقي، فيما تطل شرقا على البحر الأحمر في شبه الجزيرة العربية اليمن التي تبعد سواحلها نحو 20 كيلومترا عن جيبوتي، تقدر مساحة جيبوتي بنحو 23.000 كيلومتر مربع فقط، فيما يقدر عدد سكانها بنحو 864,000 نسمة، وعاصمتها مدينة جيبوتي، ويعيش نحو خمس سكان البلد تقريبا تحت الخط العالمي للفقر.
- تاريخ الاستقلال 1977؛
- المناخ: مناخ حار طيلة أيام السنة، وتصل درجة الحرارة إلى 45 درجة مئوية، أما الأمطار تتساقط قليلا؛
- الجغرافيا الطبيعية: تتكون أغلبيتها من صحراء منخفضة أو شبه صحراء مع سلسلة جبال بركانية في الشمال؛

اليمن
إريتريا
باب المندب
إثيوبيا
جيبوتي
جيبوتي
خليج عدن
الصومال

الإطار العام

جاءت هذه الدورة لتعزيز مختلف أنشطة الأمبودسمان في إفريقيا AOMA، والتي تسعى إلى تطوير الإطار المعرفي والمنهجي لمختلف المجالات ذات الصلة بالوساطة المؤسساتية، وتقاسم التجارب والخبرات من أجل إعطاء تصورات ترقى بجودة خدمات مؤسسات الوسطاء والأمبودسمان، وإقامة صلات مع مؤسسات الحوكمة في إفريقيا مثل الاتحاد الإفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد).

الأهداف:

- المساهمة في تعزيز حقوق الإنسان، والحد من الانتهاكات التي تلحق بالمهجرين والنازحين واللاجئين في البلدان الإفريقية؛
- حماية حقوق النساء والفتيات اللاجئات والنازحات في المخيمات؛
- تبادل التجارب والخبرات والممارسات الجيدة بين الأمبودسمان وأمناء المظالم.

منظمة الموفقين والوسطاء والرقابيين الأفارقة AOMA

أنشئت منظمة الموفقين والوسطاء والرقابيين الأفارقة منذ 1990، وتتكون من **37** رقابيا، رغم العديد منهم يستخدمون أسماء مختلفة أو يشكلون جزءا من لجان أخرى مثل المحامي العام (جنوب إفريقيا)، أو لجنة حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة (تنزانيا)، أو هيئة الشكاوى العامة (نيجيريا)؛

يجتمع الرقابيون الافارقة في مؤتمرات إقليمية تعقد مرة كل عامين.

أهداف المنظمة

- تدريب الرقابيين وموظفيهم؛
- إنشاء وتشجيع وتطوير مؤسسات الرقابيين الإفريقية؛
- تشجيع الحوكمة الرشيدة، مراعاة لحقوق الإنسان والشفافية والعدالة الإدارية؛
- دعم الإدارة الذاتية واستقلالية مكاتب الرقابيين؛
- تعزيز الانتماء إلى مؤسسات وجمعيات الرقابة الأخرى والهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالتقدم الذي تحرزه أنشطة الرقابة وحقوق الإنسان.

مركز بحوث الرقابيين الأفارقة CROA

يعد مركز بحوث الرقابيين الأفارقة، الذي أحدث سنة 2011، مركزا تابعا لمنظمة الموفقين والوسطاء والرقابيين الأفارقة، ويقدم العديد من الخدمات والمساعدة لأعضاء المنظمة بما في ذلك:

- **المعلومات والأبحاث :** ومن أهمها توفير معلومات أساسية بشأن القضايا والمواضيع التي تؤثر على الرقابيين
- **التنسيق:** ومن أهمها تيسير اجتماعات ومؤتمرات الرقابيين والوسطاء
- **التدريب:** ومن أهمها تدريب الرقابيين أثناء الخدمة والتأهيل العلمي لهم ولموظفيهم من مستويات المساعدين القانونيين وصولا إلى درجة الماجستير في الأساليب المهنية للرقابة؛
- **المهام:** ومن بينها استخدام الرقابيين كبديل لحل النزاعات في الظروف المناسبة.

انعكاسات الهجرة والنزوح

- **اللاجئ:** هو كل شخص لا يتمتع بجنسيته، ويوجد خارج دولة إقامته المعتادة بسبب الحرب والاضطهاد؛
- **النازح :** هو الشخص الذي يتنقل في ظل الظروف نفسها إلى مكان آخر داخل حدود دولته؛
- **المهجر :** وهو الشخص المرحل من بلده قسرا بسبب الحروب والانتهاكات؛
- **المشرد :** هو الشخص الذي لا مأوى له، ويفتقد الشعور بالآمان والحماية، ولا يحمل أي طموح للمستقبل.

انعكاسات الهجرة والنزوح (تتمة)

- فقدان المأوى
- خسارة الممتلكات
- مستوى عيش متدن
- ضياع الخدمات الاجتماعية
- فقدان وثائق الهوية
- التفكك الأسري
- التمييز العنصري
- انعدام الأمن.

الحقوق الأساسية للاجئين

- الحق في طلب اللجوء والتمتع به؛
- الحق في مستوى عيش لائق؛
- الحق في الحياة والحرية؛
- التحرر من التعذيب والمعاملة القاسية؛
- التحرر من العبودية؛
- الاعتراف به كإنسان أمام القانون؛
- حرية الفكر والوجدان والدين؛
- التحرر من الاعتقال والاحتجاز التعسفي؛
- حرية الرأي والتعبير؛
- الحق في التعليم؛
- الحق في المشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع؛
- الحق في حياة آمنة.

الالتزامات الدولية

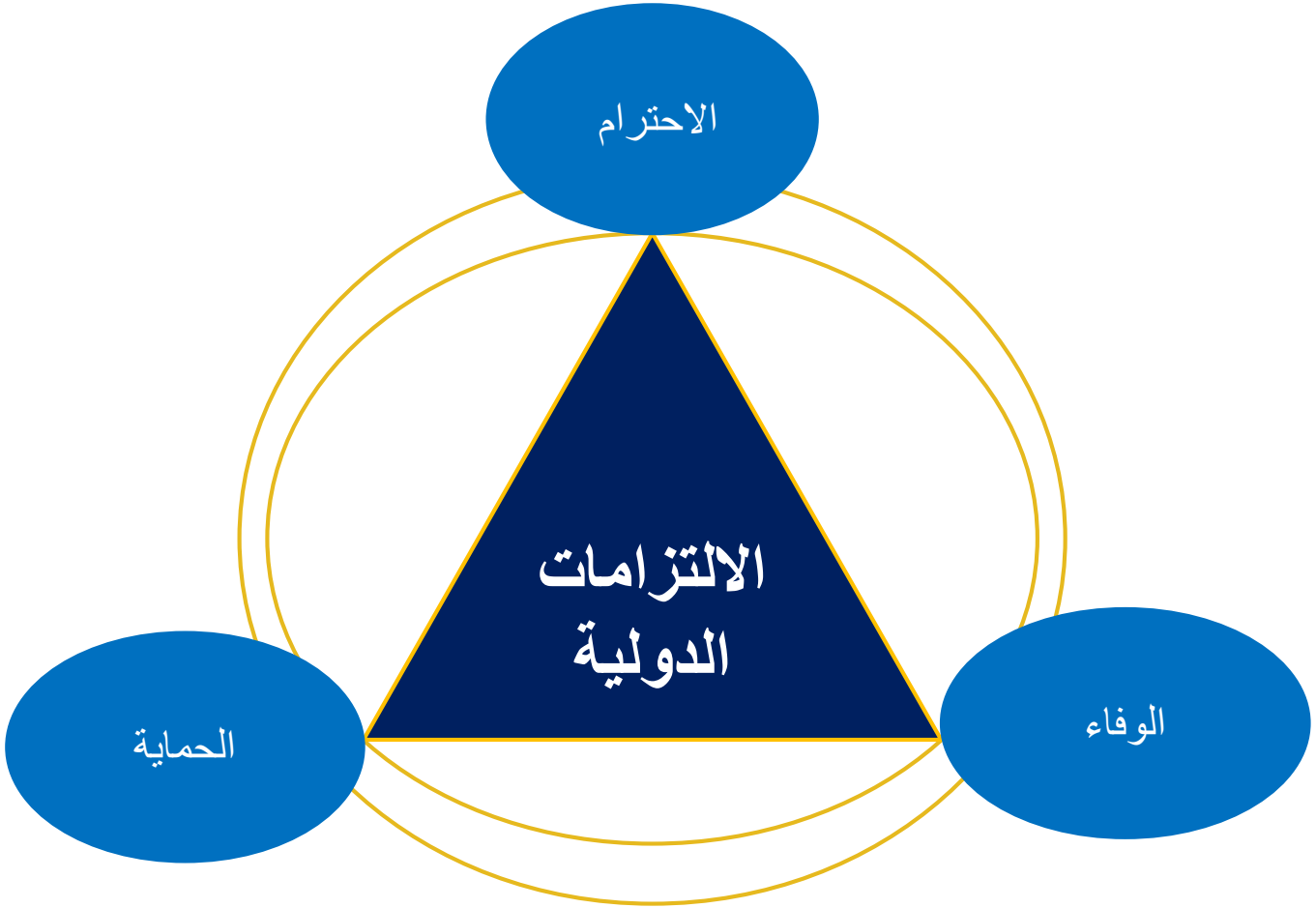

دور المؤسسات الوطنية في تعزيز وحماية حقوق اللاجئين

نقاط القوة

- القدرة على حماية حقوق اللاجئين والنازحين والمشردين داخليا؛
- امتيازها بالمصداقية والخبرة في النظر في قضايا حقوق الإنسان على المستوى الوطني؛
- القدرة على العمل مع مختلف الجهات الفاعلة؛
- القدرة على التدخل حيثما تنتهك حقوق الإنسان.

التحديات

- عدم وجود إطار تشريعي بشأن اللاجئين والمشردين في بعض البلدان؛
- مهمة الموازنة بين مطالب الحكومات والمجتمعات واللاجئين والمشردين داخليا؛
- صعوبة الوصول إلى الأشخاص النازحين في حالات الانتهاكات والحروب؛
- الموارد غير كافية للاهتمام بحقوق الإنسان والأشخاص النازحين.

دور المؤسسات الوطنية والأمبودسمان في حماية النساء والفتيات اللاجئات والمشردات

تعد مشكلة الأمية والجهل والفساد الإداري، والحروب القبلية، وعدم التوزيع العادل للخدمات فيما بين المقاطعات بالدول المعنية، وضعف التشريعات التي تلحق ضررا بوضع أمناء المظالم، من أهم مشكلات حقوق الإنسان في إفريقيا، ناهيك عن ارتفاع نسبة نزوح اللاجئين الذي تفاقم أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة، فخلال سنة 2016، اضطر حوالي 66 مليون شخص نازح إلى مغادرة منازلهم، بسبب النزاعات، بحثا عن ملاذ آمن في المخيمات، فبمجرد عبور المهاجرين الحدود، والتي هي في الغالب نساء وأطفال بنسبة 50%، وفتيات تقل أعمارهن عن 15 سنة، ينتقلون إلى شكل آخر من أشكال المخاطر الإجرامية، ويمارس عليهن أنواع من العنف الجسدي والجنسي....بسبب نوعهن «**العنف موجه ضد امرأة لأنها امرأة**»

الاستراتيجيات الممكنة لحل مشكلات الحماية

الوقاية

- توفر إرادة سياسية وإمكانات مالية للنهوض بفئة اللاجئين والمشردين؛
- الاعتراف باللاجئين والنازحين ضمن قضايا حقوق الإنسان، إذ ينبغي دمج قضاياهم في الخطط الاستراتيجية وخطط العمل السنوية؛
- توفير تشريعات وقوانين ملزمة للحفاظ وحماية فئة اللاجئين؛
- تفعيل مذكرة تفاهم عن عدم الكراهية والتمييز؛
- توفير مرافق صحية وأماكن آمنة للنساء والفتيات داخل المخيمات،؛
- وضع قضايا اللاجئين داخل الإدارة المناسبة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وتعيين أشخاص محوريين يقومون بخدمة هذه الفئة؛
- استخدام آليات لتوفير الإنذار المبكر لمنع النزاعات التي قد تؤدي إلى نزوح أشخاص يفرون هروبا من الانتهاكات؛
- توفير خدمات أساسية كالصحة، الأمن، لحماية ومساعدة اللاجئين والمشردين طبقا للمعايير الإقليمية والدولية؛

الاستراتيجيات الممكنة لحل مشكلات الحماية (تتمة)

- تثقيف وتدريس اللاجئين، ليكونوا مدركين بواجباتهم اتجاه المجتمعات المضيفة؛
- توعية الدول المضيفة بالتسامح مع اللاجئين والاعتراف بحقوقهم.
- تنظيم حملات توعية عامة حول حقوق اللاجئين والنازحين؛
- تنظيم ورشات عمل تدريسية حول المعايير القانونية الدولية والإقليمية بشأن حقوق وحماية اللاجئ؛
- تعبئة الموارد والخدمات اللوجيستيكية، والمسائل التقنية والموارد البشرية، بما في ذلك تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى للاستجابة لتحديات حماية وتعزيز حقوق اللاجئين؛
- التصديق على اتفاقية الاتحاد الافريقي لحماية ومساعدة النازحين في إفريقيا والاتحاد الإفريقي منذ سنة 2009، واتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969.

من منكم سبقت له زيارة إحدى مخيمات اللاجئين؟

ما هو انطباعكم؟

مخيم علي عدي بجيبوتي

تحليل ظاهرة الهجرة

- **البعد الحقوقي**

والذي يفرض علينا جميعا التفكير بعمق في تجلياته ومظاهره وانعكاساته على المهاجر كإنسان يتمتع بالحق في الحياة وفي الكرامة الإنسانية وفي العيش الكريم وفق ما تقتضيه الصكوك الدولية؛

- **البعد الإنساني**

والذي تبرز تجلياته في معضلة الاندماج والقدرة على التكيف وإتاحة سبل التفاعل بين الثقافة التي يحمل المهاجر قيمها وبين الثقافة المحلية السائدة والدولة المستقبلة للمهاجر/اللاجئ أو النازح، من أجل بناء نموذج للتفاعل بين الشعوب من مختلف المشارب والآفاق.

- **البعد الاقتصادي والاجتماعي**

والذي تجسده الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية على ظاهرة الهجرة، ذلك أن التحديات التي يواجهها المهاجرون تتعقد أكثر فأكثر بسبب انعكاسات الأزمة الاقتصادية، وخاصة في مجال الشغل والرعاية الاجتماعية، حيث يشكل المهاجرون فئة هشة وفريسة سهلة، يستغلها البعض ليهضم أبسط حقوقها، وهذا ما يحتم علينا جميعا الاهتمام بوضعية هذه الفئة والحرص على احترام حقوقها والتزام السلطات الإدارية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بالقوانيين ذات الصلة بها.

أهم التوصيات

- من واجب مؤسسات الوساطة والأمبودسمان أن تنبه السلطات العمومية سواء لعدم ملاءمة التشريعات الوطنية أو النقص في إعمالها، وأن يكثفوا جهودهم من أجل تطبيق القوانين بطريقة سليمة؛
- توسيع صلاحيات وسيط الجمهورية ليصل إلى الضعفاء واللاجئين من النساء والأطفال؛
- توعية المجتمع المدني والحكومة بخصوص حقوق النازحين من النساء والأطفال؛
- الحد من خطر انقسام العائلات والعنف الجنسي وسوء الاستغلال البشري؛
- تقوية العلاقات بين الوسيط الإفريقي، وتجويد الممارسات، واستخدام خيراتهم في حل النزاعات؛
- ضرورة إدخال اللغة العربية في المراسلات الرسمية لمنظمة الأمبودسمان الإفريقية؛
- إقامة بعض اللقاءات الإفريقية في الدول الأكثر أمنا؛
- عقد دورات تدريبية مكثفة في مجال القيادة والإدارة، بتعاون مع الأمبودسمان الدولية؛
- مساعدة الدول التي تعاني من مشاكل إدارية ومالية بإعطائها الأولوية بالدعم التدريبي والتمويل والمشورة الفنية؛

خاتمة

إن التعامل مع مشكلة اللاجئين في إفريقيا، يحتاج إلى تعاون عدة أطراف، فعلى الدول المانحة والمنظمات الدولية، أن تتحمل مسؤوليتها في دعم الجهود التنموية في القارة والوساطة في المنازعات، ودعم آليات منع الصراعات، كما أن عليها أن تتجنب تسييس قضية اللاجئين، وتنظر إليها باعتبارها قضية إنسانية في المقام الأول.

أما الدول الإفريقية، تحتاج إلى نقل التزاماتها بمبادئ الحكم الرشيد والعدالة في النصوص القانونية إلى التنفيذ العملي، وعلى دول الملجأ، أن تحترم القواعد القانونية الخاصة بحماية اللاجئين، وعدم إجبارهم على العودة قسرا إلى دولهم، وأن تتفهم أوضاعهم واحتياجاتهم.

MAROC